



مشروع تطوير نظم مستدامة لإنتاج نخيل التمر في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تقرير فني

الميزة التنافسية لتمر دول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية



الهيئة العامة لشئون الزراعة
والثروة السمكية-دولة الكويت



وزارة البلدية والبيئة
دولة قطر



وزارة الزراعة والثروة السمكية
سلطنة عُمان



وزارة البيئة والمياه والزراعة
المملكة العربية السعودية



وزارة الأشغال وشئون البلديات
والتخطيط العمراني- مملكة البحرين



وزارة التغير المناخي والبيئة
الامارات العربية المتحدة



مشروع تطوير نظم مستدامة لإنتاج نخيل التمر في دول مجلس التعاون الخليجي العربية

تقرير فني

الميزة التنافسية لتمور دول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية

أيمن فريجة، بوبكر الذهبي، محمد بن صالح، وآدن أو حسن (ايكاردا)

هذا التقرير ترجمة للتقرير الأصلي باللغة الإنجليزية

نعتذر عن الأخطاء الممكنة في ترجمة التقرير

يونيو 2017

الفهرس

4	تشكرات
5	خلاصة تنفيذية:
5	مقدمة وخلفية
7	الغرض من الدراسة
7	منهجية التحليل:
7	حصة السوق:
7	الميزة النسبية المقارنة (RCA):
8	مؤشر ميزان التجارة (TBI):
8	مصدر البيانات:
8	النتائج:
8	اتجاهات الإنتاج وأنماط استهلاك التمرور في بلدان مجلس التعاون الخليجي
11	مصفوفة تجارة التمرور لدول مجلس التعاون الخليجي:
13	خصائص تجارة التمرور (النتائج والمؤشرات):
13	مؤشرات السوق:
14	الميزة النسبية لتمرور بلدان مجلس التعاون الخليجي:
16	نتائج مؤشر ميزان التجارة:
17	الخاتمة:
18	المراجع:

قائمة الجداول

- جدول 1: مساحات و انتاج و انتاجية التمرور في دول الخليج العربي 9
- جدول 2: عدد البلدان الموردة و كمية التمرور المصدرة و قيمتها لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي 12
- جدول 3: مؤشر الميزة النسبية للتمرور في دول مجلس التعاون و المنافسين الرئيسيين في السوق الدولية 14
- جدول 4: مؤشر ميزان التجارة للتمرور في دول مجلس التعاون و المنافسين الرئيسيين في السوق الدولية 16

قائمة الأشكال

- شكل 1: متوسط إنتاج التمرور في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000-2014 (كجم للهكتار) 10
- شكل 2: اتجاهات الإنتاج من التمرور في دول مجلس التعاون الخليجي 10
- شكل 3: الاتجاه استهلاك التمرور في السنة للفرد الواحد (بالكيلوغرام)، حسب بيانات عام 2013 11
- شكل 4: الكميات و النسب المئوية للتمرور المهذرة و استخدامها كعلف في بعض البلدان الخليجية 11
- شكل 5: صادرات التمرور لدول مجلس التعاون الخليجي 12
- شكل 6: حصة السوق من التمرور المصدرة تشمل دول مجلس التعاون الخليجي و منافسيهم في سوق التمرور الدولية 13
- شكل 7: اتجاه حصة دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة (البحرين و الكويت و عمان و قطر و السعودية و الإمارات) من السوق العالمي للتمرور خلال العقد الماضي 13
- شكل 8: الحصة الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمرور 14
- شكل 9: اتجاه الميزة النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمرور (للفترة 2000-2013) 15

تشكرات

نود أن نعرب عن خالص الامتنان والتقدير لأمانة مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي لتمويل هذه الدراسة في إطار نشاطات مشروع "تطوير نظم الإنتاج المستدامة نخيل التمر في دول مجلس التعاون الخليجي بشبه الجزيرة العربية".

ونحن ممتنون جداً لوزارات الزراعة والسلطات الزراعية ومؤسسات البحوث الزراعية والجامعات في بلدان مجلس التعاون الخليجي من شبه الجزيرة العربية لدعمهم المستمر والتعاون الكبير في تنفيذ أنشطة المشروع.

خلاصة تنفيذية:

يهدف هذا التقرير الذي أنجز في إطار مشروع تطوير نظم الإنتاج المستدامة لنخيل التمر في دول مجلس التعاون الخليجي بشبه الجزيرة العربية الى تسليط الضوء على القدرة التنافسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمر. ويبدأ التقرير بوصف موجز حول انتاج التمر وأنماط الإنتاج واتجاهات الاستهلاك في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويشمل هذا الجزء الوصفي أيضاً عرضاً مفصلاً لتجارة التمر (أوجه الصادرات والواردات) من الدول المنتجة التمر. أما في الجزء الثاني من التقرير فقد تم احتساب مجموعة من مؤشرات القدرة التنافسية التي تعكس على نحو أفضل تجارة التمر في كل من دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

وتشمل التدابير المحددة للقدرة التنافسية في هذا التقرير:

1. الحصة في السوق؛
2. الميزة المقارنة لكل دولة (RCA)؛
3. مؤشر ميزان التجارة (TBI).

ويستخدم مؤشر حصة السوق للتعرف على مزايا ودرجة تخصص بلد معين في السوق الدولية لسلعة معينة. ويتم تعريف الميزة المقارنة لكل دولة كمقياس للأداء ضمن القدرة التنافسية في التجارة الدولية لبلد معين لسلعة معينة. وأخيراً، يستعمل مؤشر ميزان التجارة لتحليل ما إذا كان البلد متخصصاً في تصدير (كصافي مصدر) أو في استيراد (كصافي مستورد) مجموعة معينة من المنتجات.

استخدمت البيانات المستمدة من المصادر الإحصائية وإحصاءات الأمم المتحدة لحساب هذه المؤشرات. وتبين النتائج أن بلدان مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا تستحوذ على أكثر من 70% السوق الدولية للتمر. وكان مجموع الحصص التسويقية لدول مجلس التعاون الخليجي الست حوالي 30 في المائة من السوق الدولية حتى سنة 2015. ويظهر هذا أن هذه البلدان معا لديها إمكانيات قوية للهيمنة على السوق حيث أنه من الواضح أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك الأقل تأثير حالياً في السوق الدولية تتقدم بصورة إيجابية جداً مع زيادة حصص الانتاج من سنة إلى أخرى. فيما يتعلق بتقييم النتائج والكفاءات، فقد سجلت أعلى قيمة ميزة مقارنة للمملكة العربية السعودية.

وكان مؤشر الميزة المقارنة للمملكة العربية السعودية حوالي 43.5 في عام 2013، بالإشارة إلى أن حصة صادراتها من التمر عام 2013 كان 43.5 في المائة وهو أعلى من حصتها من الصادرات العالمية الإجمالية من البضائع الزراعية. وأخيراً، تبين نتائج مؤشر ميزان التجارة وجود اختلافات هيكلية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من حيث تصدير التمر واستيرادها. كلا البلدين هما الجهات الفاعلة الرئيسية في تصدير التمر في منطقة الخليج العربي ومع ذلك، على الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة مصدر صافي للتمر، لكن مؤشر ميزان التجارة لديها أقل بكثير من مؤشر ميزان التجارة السعودية. كما يتبين أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز باستيراد نسبة أعلى من التمر التي تعيد تصديرها مقارنة بالمملكة العربية السعودية.

مقدمة وخلفية

يعتبر انتاج التمر قطاعاً استراتيجياً في معظم دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن زراعة النخيل هي واحد من أقدم النشاطات الزراعية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية ولا تزال ذات دور رئيسي في ثقافة سكانها الزراعية والاستهلاكية. بالإضافة إلى أهمية التمر للاستهلاك المحلي، يعتبر قطاع التمر أيضاً

مصدرا لفرص للعمل وتوليد الدخل والتجارة في العديد من هذه البلدان. ويتم تسويق التمور، المعروفة بقيمتها الغذائية فضلا عن قيمتها الروحية، في جميع أنحاء العالم تحت أشكال مختلفة (التمر الطازجة، تمر مجففة أو أيضا في مصنعات غذائية وحلويات عالية القيمة الغذائية). في بعض المناطق القاحلة جداً، يبقى النمر كمصدر هام للعيش للسكان المحليين.

وكان نصيب دول مجلس التعاون الخليجي في قيمة الصادرات العالمية الإجمالية حوالي 25 بالمائة في عام 2013 (منظمة الأغذية والزراعة، 2013). وأكبر البلدان المصدرة للتمرور في السوق الدولية هي تونس والجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتنطوي القدرة التنافسية العالية في السوق الدولية للتمرور على القدرة على تطوير الأفكار التحليلية والدراسات المتعلقة بمصادر القدرة التنافسية وكذلك عن المؤشرات التي يمكن أن تفيد في تعيين الأهداف ورسم الاستراتيجيات التجارية.

وبحاول هذا التقرير تحليل القدرة التنافسية وأداء دول مجلس التعاون الخليجي العربية في السوق الدولية للتمرور وهو الغرض من هذه الدراسة التحليلية.

لا يوجد تعريف وحيد لمفهوم القدرة التنافسية وتختلف المقاربات لتنتج تعاريف متباينة للقدرة التنافسية. وفي الواقع فإن هذا المفهوم عام ومتعدد أوجه الفهم وهو مرتبط بكثير من المفاهيم الأخرى مثل الاستخدام الأمثل للموارد وآفاق التنمية (بيجيرري، 2007). مع تزايد تأثيرات العولمة على الاقتصاد، أصبحت عبارة القدرة على المنافسة مفهوما متواجدا في كل المجالات. ويحدد تقرير القدرة التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي القدرة التنافسية لمجموعة من المؤسسات، والسياسات، والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية للبلد. ويشير تعريف سابق لمايكل بورتر (1990) للقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الوطنية (والإقليمية) ومجموعات الشركات (في المستوى المتوسط) إلى القدرة التنافسية أي: قدرة الشركات على تحقيق النجاح المستدام ضد منافسيهم في سائر البلدان أو المناطق أو المجموعات لمنهج معين.

وهذا يختلف عن تعريف القدرة التنافسية لدى الشركات التي ترتبط بدلاً عن ذلك بالقدرة على تقديم منتجات وخدمات أكثر فعالية وكفاءة من المنافسين ذات الصلة وأن تولد هذه القدرة في الوقت نفسه، عائدات استثمار لأصحاب المصلحة (بورتر، 1990). ويقدم لشعل (2001) تقييما شاملا لما يمكن اعتباره كمحددات القدرة التنافسية (الشكل 1). وتشمل هذه على المستوى الوطني (توفر الموارد الطبيعية، مستوى استخدام التكنولوجيا والإنتاجية ضمن مجموعة الشركات في قطاع معين، تكاليف النقل والتسويق، إلخ) والمستوى الدولي (سعر الصرف والسوق العالمية وتكاليف النقل الدولي تبعا لمسافة الدول من أسواقها ذات الصلة) كمحددات للقدرة التنافسية.

ويرى بيجيرري (2007) أن تشمل تدابير تطوير القدرة التنافسية على مستوى القطاع الاقتصادي الربحية الإجمالية للشركات لبلد واحد في القطاع، والميزان التجاري في هذه الصناعة، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد والتدابير المباشرة للتحكم في التكلفة والجودة على مستوى الصناعة. وتمشيا مع هذا البيان، يرى لشعل (2001) أن تدابير القدرة التنافسية يمكن أن تشمل أنواع مختلفة من المؤشرات مثل:

- التدابير المتصلة بتكاليف الإنتاج (التكاليف المقارنة/التكاليف الجملية/المزايا النسبية إلخ)،
- التدابير ذات الصلة بعوامل الإنتاج،
- وتدابير الأداء التجاري.

في هذا التقرير، نركز على المؤشر الأخير من خلال حساب مجموعة من مؤشرات الأداء التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي العربية التي تساهم حاليا في السوق الدولية للتمرور. في بقية هذا التقرير نقدم هذه المؤشرات فضلا عن طريقة حسابها ومصدر البيانات المجمع والمستخدم لحسابها.

الغرض من الدراسة

يركز التقرير الحالي أساسا على تحليل الامكانيات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية في السوق الدولية للتمرور. سوف يعرض قائمة مؤشرات قياس الأداء وتشمل: حصة السوق من بلد معين في أسواق التصدير العالمية للتمرور والميزات النسبية ومؤشرات ميزان التجارة. وسوف يوفر تقييم ومقارنة هذه المؤشرات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي العربية وكذلك مع سائر المنافسين الرئيسيين على المستوى الدولي، الأفكار التي يمكن استخدامها لوضع استراتيجيات لتحسين التجارة وفرص السوق.

منهجية التحليل:

القدرة التنافسية هو مفهوم معقد يتضمن مؤشرات مختلفة، وتتطوي على أساليب مختلفة لحسابها. ويمكن تحليل القدرة التنافسية لقطاع معين (أو قطاعه الفرعي) من عدة زوايا (هان، وان وكانط، 2009). وبعد تقديم لمحة سريعة عن اتجاهات الإنتاج المختلفة والمجاميع التجارية، نقدم حساباً لقائمة المؤشرات التي تستخدم على نطاق واسع في دراسات القدرة التنافسية. وسوف تشمل المؤشرات المختارة حصة السوق (MS) والميزة النسبية المقارنة (RCA) والقدرة التنافسية التجارية (TC).

حصة السوق:

يستخدم مؤشر حصة السوق لتحديد درجة تخصص بلد معين في السوق الدولية من سلعة معينة (هان وآخرون، 2009). ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية من إجمالي السوق المتاحة من السلع الأساسية (الجزء من السوق) التي استحوذ عليها بلد ما. ويحسب كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$MS_{ij} = X_{ij}/X_{iw}$$

حيث X_{ij} هو حجم التصدير للسلعة من طرف البلد و X_{iw} هو حجم الصادرات العالمية من هذه السلعة

الميزة النسبية المقارنة (RCA):

عرفت الميزة النسبية المقارنة (RCA) لأول مرة من طرف بالاسا (1979) كمقياس للقدرة التنافسية في التجارة الدولية لبلد معين لسلعة معينة. يتم حسابها كنسبة من حصة تصدير السلع لبلد ما مقارنة بالصادرات الإجمالية له (جميع القطاعات/السلع المدرجة)، **بحصة الصادرات العالمية السلعة نفسها مقارنة بالصادرات العالمية الإجمالية (جميع القطاعات/السلع وشملت).**

ويمكن حساب الميزة النسبية المقارنة حسب المعادلة التالية.

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / \sum_i X_{ij}}{\sum_j X_{ij} / \sum_i \sum_j X_{ij}}$$

حيث X هو تصدير السلع الأساسية الأولى من جانب البلد

و $\sum_i X_{ij}$ هو مجموع صادرات البلد

و $\sum_j X_{ij}$ هي مجموع الصادرات العالمية من السلع الأساسية الأولى؛

و $\sum_i \sum_j X_{ij}$ هو مجموع الصادرات العالمية.

إذا كانت الميزة النسبية المقارنة أكثر من 1 فثمة ميزة نسبية للبلد في سلعة معينة أما إذا كانت أقل من 1 فليس للبلد المعني ميزة نسبية (أو له ميزة سلبية) للسلعة المقصودة في السوق العالمية.

مؤشر ميزان التجارة (TBI):

يستخدم مؤشر ميزان التجارة لتحليل ما إذا كان التخصص البلد في تصدير (كمصدر صافي) أو في الاستيراد (كمستورد صافي) لمجموعة معينة من المنتجات. يستخدم مؤشر ميزان التجارة كأحد المتغيرات الهامة لتحليل الاقتصادات التي تعمل على اكتساب ميزة نسبية. تشير قيمة مؤشر ميزان التجارة إلى نوعية لمنتجات التصدير والاستيراد وتدفقات التجارة.

ويصاغ مؤشر ميزان التجارة على النحو التالي:

$$TBI_{ij} = (X_{ij} - M_{ij}) / (X_{ij} + M_{ij})$$

وتمثل كل من:

- X_{ij} الصادرات لكل بلد ممثل بحرف i والسلعة بحرف j ،

- M_{ij} الواردات لكل بلد، ممثل بحرف i والسلعة بحرف j ،

وتتراوح قيمة مؤشر ميزان التجارة بين -1 (إذا كان البلد يستورد السلعة فقط) و 1 (إذا كان البلد يصدر السلعة فقط). أي قيمة بين -1 و +1 تعني أن البلد له من الصادرات والواردات من السلعة المذكورة في وقت واحد. ويشار إلى بلد ما بلفظ "مستورد صافي" في مجموعة محددة من المنتجات إذا كان مؤشر ميزان التجارة سلبيا كما يشار إلى البلد "مصدر صافي" إذا كان مؤشر ميزان التجارة ايجابي.

مصدر البيانات:

اعتمدت البيانات في هذا التقرير على إحصاءات منظمة التجارة للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة للسلسلة الزمنية (1961 إلى 2011) لجميع الدول الخليجية بما في ذلك مجموع ومتوسط الانتاج السنوي والاستهلاك وكميات تصدير واستيراد التمور لكل بلد. وقورنت البيانات من كلا المصدرين بشكل مستمر للتأكد من موثوقية الأرقام الواردة.

النتائج:

اتجاهات الإنتاج وأنماط استهلاك التمور في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تختلف مساحة النخيل فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتمادا على احصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الجدول 1). وتتوزع المناطق المزروعة بالنخيل بالمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة حسب احصائيات سنة 2014 كالآتي 107281 و 36255 و 28485 هكتار على التوالي في البلدان الثلاثة. وفيما كانت مساحات النخيل شبه مستقرة في سلطنة عمان خلال العقدين الماضيين (من 35508 هكتار في عام 2000 إلى 36255 هكتار في عام 2014)، تناقصت المساحة في كل من المملكة العربية السعودية (من 142450 هكتار في عام 2000 إلى 107281 هكتار في عام 2014) ودولة الإمارات العربية المتحدة (من 185330 هكتار في عام 2000 إلى 28485 هكتارا في عام 2014). وكان الانخفاض هو الأعلى في دولة الإمارات العربية المتحدة مع أكثر من 80 في المائة بين عام 2000 وعام 2014.

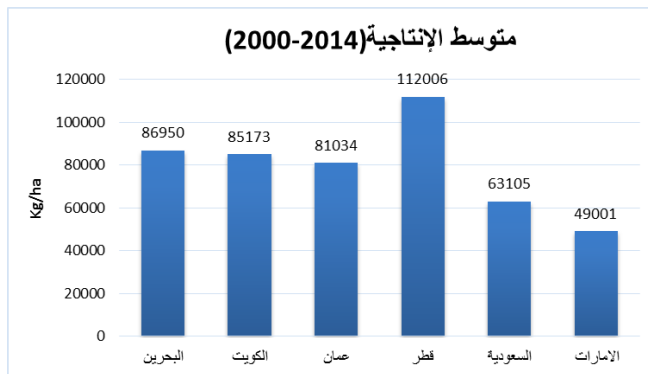
الجدول 1: مساحات وإنتاج وإنتاجية التمر في دول الخليج العربي

2014	2010	2005	2000		
3195	1588	1400	823	المساحة (هـك)	البحرين
11164	12472	12000	16508	الإنتاج (طن)	
34937	78527	85714	200583	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	
8931	5089	2000	1350	المساحة (هـك)	الكويت
115213	32561	15800	10155	الإنتاج (طن)	
129004	63977	79000	75222	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	
36255	31353	31353	35508	المساحة (هـك)	عمان
328392	276405	247331	280030	الإنتاج (طن)	
90578	88159	78887	78864	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	
2290	2469	1444	1931	المساحة (هـك)	قطر
27482	21491	19844	16116	الإنتاج (طن)	
120009	87043	137424	83459	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	
107281	155118	150744	142450	المساحة (هـك)	العربية السعودية
766800	991546	970488	734844	الإنتاج (طن)	
71476	63922	64380	51586	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	
28485	197400	185330	185330	المساحة (هـك)	الإمارات
255182	825300	757601	757601	الإنتاج (طن)	
89586	41809	40878	40878	الإنتاجية (كـلـغ /هـك)	

Source: FAOSTAT.

ولا تزال المناطق المزروعة بالنخيل في كل من مملكة البحرين ودولتي الكويت وقطر محدودة للغاية حيث لا تتجاوز 3195 و8931 و2290 هكتارا على التوالي خلال عام 2014. ومع ذلك، تزداد المناطق المزروعة بالنخيل في هذه البلدان الثلاثة خلال العقدين الأخيرين بمتوسط زيادة سنوية بحوالي 20%، و40%، و1.38% على التوالي في البحرين والكويت وقطر (جدول 1).

وتسجل الدول المحدودة المساحة أعلى متوسط إنتاج (خلال الفترة 2000-2014) حيث كانت في قطر والبحرين والكويت على التوالي 112006 و86950 و85173 كجم للهكتار (شكل 1). بينما ينخفض



الشكل 1. متوسط إنتاج التمر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014-2000 (كـجـم للهـكـتـار)

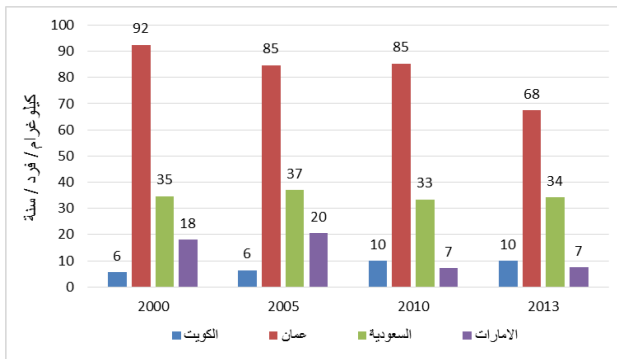
متوسط الإنتاج في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانا على التوالي 63105 و49001 كجم للهكتار.

أما على مستوى الإنتاج الوطني وحسب إحصائيات زراعة النخيل وإنتاج التمر فتتصدر المملكة العربية السعودية دول الخليج كأول منتج للتمر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي العربية بمتوسط إنتاج

سنوي من 933899 طن تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بمتوسط 623900 طن في السنة. ويقدم الجدول 2 كميات الإنتاج المحلي الإجمالي من التمور وتطورها السنوي من 2001 الى 2013 في الست دول الخليجية.



الشكل 2. اتجاهات الإنتاج من التمور في دول مجلس التعاون الخليجي

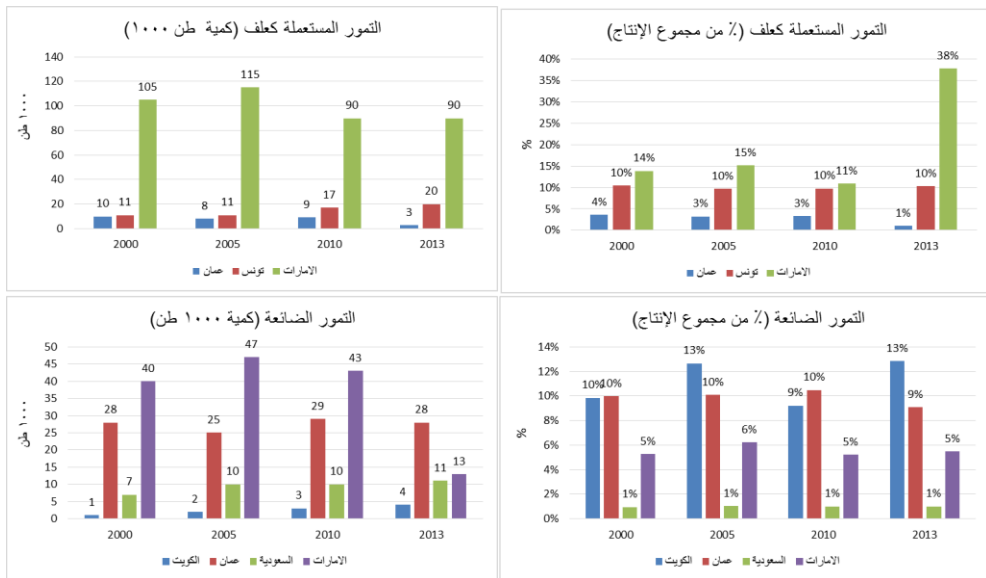


الشكل 3. الاتجاه استهلاك التمور في السنة للفرد الواحد (بالكيلوغرام)، حسب بيانات عام 2013

وتبين أرقام منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالاستهلاك أن استهلاك الفرد من التمور هو الأعلى في عمان بقيمة 68 كجم/فرد/سنة، تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 34 كجم/فرد/سنة (شكل 3). ولا تتوفر إحصاءات الاستهلاك في قطر والبحرين. وتبين الاتجاهات المتعلقة بتمور استهلاك الفرد الواحد في البلدان عن تناقص في الاستهلاك خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2013.

يستخدم جزء من إنتاج التمر أيضا كعلف حيواني في بعض البلدان. ولا تلاحظ هذه الممارسة إلا في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فهي موجودة كذلك في بلدان شمال أفريقيا مثل تونس. ويضيع كذلك جزء آخر من إنتاج التمر كفاقد.

ويبين الشكل 4 بعض الأرقام حول كميات التمر المستخدمة كعلف والفاقد في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهو يبين أن استهلاك الماشية من التمر يمكن أن يصل إلى 38 في المائة من التمر المنتجة الفاقدة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2013. ويتغير هذا الرقم بالنسبة لسلطنة عمان وتونس من 4 الى 15 بالمائة بحسب السنوات. ويسجل أقل فاقد من التمر ضمن البلدان المدروسة في المملكة العربية السعودية (1 بالمائة)، في حين سجل معدل اهدار أعلى من 13 بالمائة في الكويت.



الشكل 4. الكميات والنسب المئوية للتمر المهذرة واستخدامها كعلف في بعض البلدان الخليجية

مصفوفة تجارة التمر لدول مجلس التعاون الخليجي:

تبنى مصفوفة (Matrix) تجارة التمر لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال قائمة الكميات المصدرة من التمر من كل بلد من هذه البلدان إلى الوجهات التصديرية المختلفة من العالم. ومع ذلك، نظراً للعدد الكبير من الوجهات التصديرية للتمر، فسوف نقتصر في هذه الدراسة (الجدول 2) على أهم البلدان التي يتم إليها تصدير التمر من الدول الخليجية الست حيث تقدم كمية التمر وقيمتها التسويقية لكل من الدول الخليجية. وتبين نتائج الجدول 2 أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة هي الأكثر نشاطاً من حيث تنوع الأسواق التي تم تصدير التمر إليها سنة 2012 وهي على التوالي 60 و98 بلداً مختلفاً. وقد تتطور عدد الأسواق سنة 2015 ليصل إلى 66 بلداً المملكة العربية السعودية و103 بلداً للإمارات العربية المتحدة. تلي هذان البلدان في تنوع أسواق تصدير التمر سلطنة عمان ودولة قطر حيث تصدر تمر سلطنة عمان إلى 28 بلداً في حين تصل تمر قطر إلى 62 بلداً.

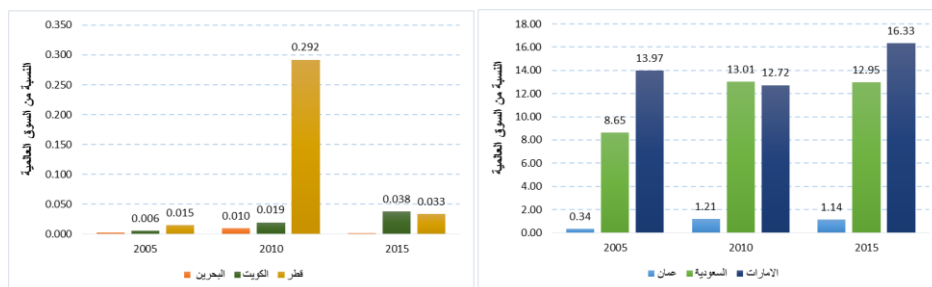
الجدول 2: عدد البلدان الموردة وكمية التمور المصدرة وقيمتها لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

2015			2012			
عدد البلدان	القيمة (1000 دولار)	الكميات المصدرة (طن)	عدد البلدان	القيمة (1000 دولار)	الكميات المصدرة (طن)	
28	11981.5	9141.6	23	7745.6	5814.9	عمان
4	16.5	10.0	2	33.1	43.8	البحرين
18	397.2	564.4	19	337.7	363.9	الكويت
62	351.4	534.8	-	na	na	قطر
66	136263.6	120358.0	60	74859.5	64299.0	السعودية
103	171897.1	309782.1	98	129177.2	304090.5	الإمارات

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة (UN COMTRADE)
عدد البلدان: يعني البلدان التي تصدر إليها التمور من طرف دول مجلس التعاون الخليجي

بالإضافة إلى الأرقام الواردة في الجدول 2، نقدم في الشكل 6 كثافة تبادل التمور بين دول مجلس التعاون الخليجي نفسها. وتظهر الأرقام مرة أخرى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هي الأكثر نشاطاً من حيث التصدير في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي مع قيمة صادرات متزايدة من سنة 2012 إلى 2015. أما داخل سوق دول مجلس التعاون الخليجي فمعظم التمور المصدرة إلى سلطنة عمان تأتي من الإمارات العربية المتحدة تليها المملكة العربية السعودية وقطر. بينما تصدر المملكة العربية السعودية تمورها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تليها الكويت وقطر. ويتم تصدير معظم التمور العمانية أيضاً إلى وجهة دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يظهر أن الإمارات العربية المتحدة هي المصدر الأول والشريك المستورد من سلطنة عمان. وهذا يمكن أن يكون سبب أفضليات المستهلكين المختلفة للتمور في كلا البلدين و/أو إلى الشركات المشتركة في كلا البلدين.





الشكل 8. الحصة العالمية لدول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمر

استناداً إلى هذه الأرقام، من الواضح أن التنسيق بين الاستراتيجيات التجارية المختلفة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، عن طريق التخصص وتقسيم المهام، يمكن أن تولد فرصاً هامة لاكتساب المزيد من الوزن في السوق العالمية للتمر. يمكن للمنتجين ومنظمات المنتجين في البلدان المنتجة الرئيسية للتمر في دول مجلس التعاون الخليجي التعاون على توحيد مواسم التصدير وطرق التعبئة والتغليف على سبيل المثال، والتعرف على المتطلبات والاحتياجات لمختلف الأسواق الدولية للتمر. ويمكن كذلك التعاون لضمان الاستجابة للمعايير والقواعد المحددة في الأسواق الدولية. هذا النوع من التفاعلات فيما بين المنظمات المهنية داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يمكن من تبادل المنافع في السوق الدولية ولكن لن يحدث هذا دون التنسيق الفعال في مستويات السياسات الزراعية والتجارية لبلدان الخليج.

الميزة النسبية لتمر بلدان مجلس التعاون الخليجي:

الميزة النسبية المقارنة هو مؤشر يعتمد في السوق الدولية لحساب ميزة نسبية مرتفعة أو منخفضة (تفيد بعدم وجود ميزة نسبية) لبلد معين في فئة معينة من السلع أو الخدمات يتجلى في التدفق التجاري. ويستند على مفهوم الميزة النسبية لريكاردو (RICARDO)، مع الافتراض بأن نمط التجارة السلعية يعكس الاختلافات بين البلدان في التكاليف النسبية وكذلك الحال في العوامل الأخرى التي لا ترتبط بالسلع.

الجدول 3: مؤشر الميزة النسبية للتمر في دول مجلس التعاون والمنافسين الرئيسيين في السوق الدولية

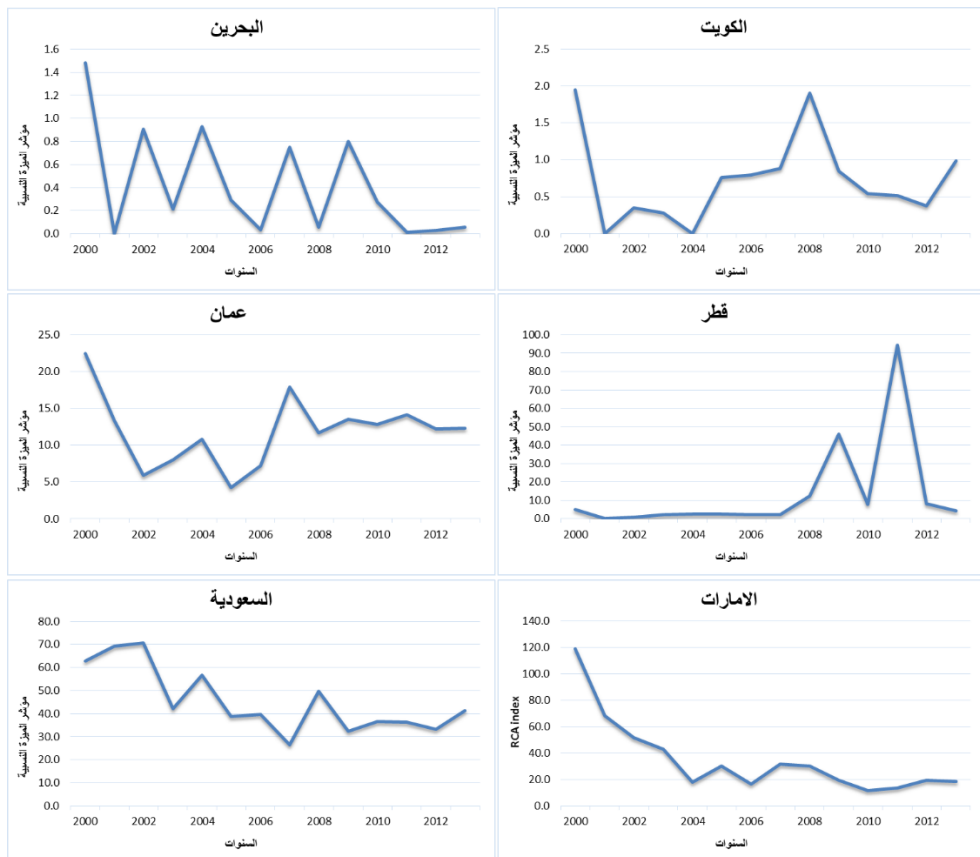
2013	2010	2007	2005	2002	
110.97	318.33	436.61	384.06	672.79	الجزائر
0.06	0.36	0.94	0.37	1.51	البحرين
78.38	54.06	44.62	60.66	32.04	اسرائيل
7.08	7.71	6.83	6.30	4.97	الأردن
1.04	1.71	0.73	-	4.09	الكويت
12.98	17.29	22.67	5.39	9.71	عمان
-	-	2.94	3.17	1.48	قطر
43.51	47.13	31.67	45.11	104.68	السعودية
45.10	-	40.35	37.54	-	الإمارات
228.73	323.80	227.93	199.43	463.26	تونس
10.19	14.67	3.43	4.02	7.23	مصر

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة (UN COMTRADE)

وبقدر ما تكون قيمة الميزة النسبية عالية بقدر ما تكون التمر أكثر أهمية من بين السلع الزراعية المنتجة في بلد ما. فمثلاً يشير مؤشر القيمة النسبية المقارنة للمملكة العربية السعودية الذي يبلغ 43.5 للتمر لسنة 2013 أن التمر تبلغ حوالي 43 بالمائة من السلع المصدرة في السوق العالمية من طرف المملكة.

تبين نتائج الميزة النسبية المقارنة كما هو مبين في الجدول 3 اعتمادا على طريقة حبة والملحم (2013) أن قيمة الميزة النسبية المقارنة بين البلدان الخليجية مرتفعة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع عدم وجود قيمة نسبية مقارنة بالنسبة لدولتي قطر والكويت خلال فترة الدراسة. وتعتبر دولتا تونس والجزائر هي الأعلى دوليا من حيث القيمة النسبية المقارنة للتمور في السوق العالمية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على كل من قاعدتي بيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAOSTAT) وبيانات إحصاءات الأمم المتحدة (UN COMTRADE) وقد لاحظنا وجود بعض الاختلافات الصغيرة بين البيانات سواء من حيث الكميات والقيم المتداولة. النتائج في الجدول 3 أدناه حسبت من بيانات إحصاءات الأمم المتحدة، في حين أن الاتجاهات المتعلقة بتقييم الميزة النسبية المقارنة في كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي حسبت من بيانات قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (شكل 9). كلا المصدرين للبيانات اعتمدت مع دراسات أخرى مثل دراسة حبة والملحم لتأكيد قيمة الميزة النسبية المقارنة.



الشكل 9. اتجاه الميزة النسبية لدول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمور (للفترة 2000-2013)

المصدر: إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

نتائج مؤشر ميزان التجارة:

ميزان التجارة هو مؤشر يبين تخصص البلدان في تصدير أو استيراد سلعة معينة. وكما قدمنا سابقا في هذا التقرير أن أية قيمة للمؤشر تتراوح بين-1 و + 1 فهذا يشير إلى أن البلد هو على حد سواء مستورد ومصدر للتمر في السوق الدولية. وتشير القيم السلبية لمؤشر ميزان التجارة (على النحو المبين في الجدول 4)، هي بلدان مستوردة صافية بينما تشير القيم الإيجابية للبلدان المصدرة الصافية. ويبين الجدول 4 وجود اختلافات هيكلية بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة من حيث تصدير واستيراد التمر. هذان البلدان هما الفاعلين الرئيسيين في تصدير التمر في منطقة الخليج ومع ذلك وعلى الرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة مصدرة صافية للتمر فإن مؤشر ميزان التجارة عندها أقل بكثير من مؤشر السعودية. ويرجع هذا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي أيضا مستوردة لكمية كبيرة من التمر تفوق الكمية المصدرة مقارنة بالمملكة العربية السعودية. وتعتبر المملكة العربية السعودية كمصدر صافي حيث استيرادها من التمر منخفض جدا ومعظم صادراتها من التمر هي من الإنتاج الداخلي.

الجدول 4: مؤشر ميزان التجارة للتمر في دول مجلس التعاون والمنافسين الرئيسيين في السوق الدولية

	2013	2010	2008	2005	2001
الجزائر	1	1	1	1	1
البحرين	-0.97	-0.90	-0.67	-0.95	-0.83
اسرائيل	1	1	1	1	1
الأردن	-0.44	-0.41	-0.40	-0.50	-0.72
الكويت	-0.91	-0.95	-0.99		-1.00
عمان	0.01	-0.18	-0.60	-0.32	0.98
قطر	-1	-1	-1	-0.95	-1
السعودية	0.95	0.96	0.83	0.90	1
الإمارات	0.14		0.05	0.17	
تونس	0.99	0.99	1	1	1
مصر	0.68	0.84	0.55	0.77	-0.04

الأرقام الموجبة تعني أن البلد مصدر صافي أما السالبة فتعني أن البلد مورد صافي للتمر

سجلت البحرين والكويت وقطر في عام 2013 كمستوردة صافية للتمر حيث أكثر استهلاكها متأتي من التمر المستوردة. وقد سجل مؤشر التجارة لدى البلدان الثلاثة في نفس السنة على التوالي حوالي -0.97 و -0.91 و -1 .

الخاتمة:

يركز التقرير الفني أساسا على تحليل العروض التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي في السوق الدولية للتمرور. وقد استعرض مجموعة من المؤشرات بما فيها مؤشرات الأداء وحصص السوق والميزة النسبية ومؤشر ميزان التجارة. يمكن تقييم ومقارنة هذه المؤشرات بين البلدان المدروسة واستخدامها لإعداد استراتيجيات تحسين التجارة والوصول إلى فرص أكثر قيمة في السوق الدولية للتمرور.

وقد أظهرت نتائج التحليل الاقتصادي أن الحصة السوقية لدول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعة بلغت حوالي 30 في المائة من السوق الدولية من التمرور لحد الآن (سنة 2015). وهذا يظهر أن هذه البلدان معا لديها إمكانيات قوية لتسيطر على الأسواق الدولية. أما فيما يتعلق بتقييم النتائج والكفاءات فقد سجلت أعلى قيمة للميزة النسبية المقارنة للمملكة العربية السعودية، ويتبين أن كمية صادرات المملكة من التمرور بلغت لعام 2013 حوالي 43.5 في المائة أعلى من حصتها من الصادرات العالمية الإجمالية من البضائع الزراعية.

وعلاوة على ذلك كان للمملكة العربية السعودية ميزان تجاري إيجابي وهي بذلك المصدر الصافي الوحيد للتمرور في المنطقة. على الرغم من النتائج والكفاءات العالية للإمارات العربية المتحدة كانت قيمة الميزة النسبية المقارنة فيها أقل من المملكة العربية السعودية حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة مستوردة لنسبة أعلى من تمرورها المصدرة.

وبين من أنماط تجارة التمرور فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي أن هناك مجالا واسعا للتنسيق بين الاستراتيجيات التجارية المختلفة لهذه البلدان، من خلال التخصص وتقسيم المهام. هذا يمكن أن يولد فرصاً هامة لاكتساب المزيد من الوزن في السوق العالمية للتمرور. ويمكن مثلا للمزارعين ومنظماتهم وجمعياتهم في البلدان المنتجة الرئيسية للتمرور في دول مجلس التعاون الخليجي، التفاعل بانتظام مع مواعيد التجهيز والتغليف والتعرف على متطلبات مختلف الأسواق المحلية والدولية. ويمكن كذلك للشركات المصنعة المساهمة في تطوير التفاعلات القوية مع منظمات المزارعين لضمان ملائمة جودة التمرور المنتجة لمعايير وقواعد الأسواق الدولية.

المراجع:

- Balassa, Bela, 1979, "The Changing Pattern of Comparative Advantage in Manufactured Goods", *Review of Economics and Statistics*, 61 (2) May: 259-266.
- Biggeri, L., (2007). "New challenges in the measurement of competitiveness in economic globalization". En: the ESS response to globalization - are we doing enough? Budapest.
- El-Habba M.S and Al-Mulhim, F., 2013. The competitiveness of the Saudi Arabian date palm: An analytical study. *African Journal of Agricultural Research*. Vol. 8(43), pp. 5260-5267
- FAO, 2013. Food and Agriculture Organization online dataset. <http://www.fao.org/faostat/en/> (Last accessed: April 2017).
- Han, X., Wen, Y., & Kant, S. (2009). The global competitiveness of the Chinese wooden furniture industry. *Forest Policy and Economics*, 11(8), 561–569. <https://doi.org/10.1016/j.forpol.2009.07.006>
- Lachal L, 2001. La compétitivité : Concepts, définitions et applications. In in Laajimi A. (ed.), Arfa L. (ed.). Le futur des échanges agro-alimentaires dans le bassin méditerranéen : Les enjeux de la mondialisation et les défis de la compétitivité. *Cahiers Options Méditerranéennes*; n. 57, 29-36.
- Michael E. Porter, 1990. "The Competitive Advantage of Nations," Harvard Business Review, March 1990, <http://hbr.org/1990/03/the-competitive-advantage-of-nations/ar/1>